



## البند الأول من جدول الأعمال

استعراض تقرير العمالة العالمي ٢٠٠٤-٢٠٠٥

### أولاً - المعلومات الأساسية والسياق

١. يعد تقرير العمالة العالمي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ والذي نشره المكتب في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤ خامس تقرير ضمن سلسلة من التقارير تقدم رؤية دولية عن القضايا الحالية للعمالة. ويجمع التقرير ثلاثة مواضيع متصلة ببعضها البعض وهي العمالة والإنتاجية والحد من الفقر. ولطالما ظلت كل من العمالة والحد من الفقر دعامتي بحث منظمة العمل الدولية وركني مشورتها السياسية وتعاونها التقني. كما نشدت الحاجة إلى بقائهما على هذا النحو في بيئة يتزامن فيها الترابط الاقتصادي مع الاختلالات والتفاوتات والتباينات التي يشهدها العالم. بينما يبقى ترابط العمالة والحد من الفقر مع الموضوع الثالث وهو الإنتاجية أقل شيوعاً.
٢. ومن شأن الاستثمار في تحسين الإنتاجية أن يمكن العمال، رجالاً ونساءً، من الحصول على دخل وأصول تتيح لهم أن ينتشلوا أنفسهم من براثن الفقر. وبفضل الحصول على وظائف لائقة ومنتجة، يستطيع العمال الاستثمار في مجالات صحة وتعليم أبنائهم ومن ثم الاستثمار في مستقبل الاقتصاد برمته. وفي هذا السياق يدعم تقرير العمالة العالمي برنامج العمالة العالمي لمنظمة العمل الدولية، كما يدعم تعزيز العمل اللائق والمنتج.
٣. ويكمن السبب الرئيسي للتطرق إلى هذه المواضيع الثلاثة معا في ملاحظة بسيطة وهي أن جزءاً كبيراً من الفقراء في العالم يعمل بالفعل: أي لا يكمن مصدر فقرهم في غياب نشاط اقتصادي وإنما في طبيعة هذا النشاط المتسمة بقلة الإنتاجية. ومن الواضح أن من شأن الفقر أن يتدنى لو تمكن الأشخاص - وخاصة العمال الذين يعانون من فقر مدقع وعددهم ٥٥٠ مليون شخص - من كسب المزيد من عملهم. ولن ينتشل مجرد العمل الناس من براثن الفقر بل ثمة حاجة إلى عمل منتج. وبذلك يكون التركيز على "البطالة" و"العمالة" تركيزاً ضيق الأفق كوسيلة لوصف ظروف سوق العمل، في واقع الأمر تدبيراً غير مناسب بالنسبة لأغلب بلدان العالم.

### ثانياً - موضوع مثير للجدل؟ تفسير بسيط للإنتاجية

٤. إذا كانت النتائج المفيدة لتحسين الإنتاجية شديدة الوضوح، فما الذي يؤدي بالموضوع إلى إثارة مثل هذا السيل من الآراء انطلاقاً من آراء أولئك الذين يرون في مكاسب الإنتاجية سبيلاً لتعجيل النمو الاقتصادي، إلى أولئك الذين يزيد حذرهم منها إلى حد بعيد؟ والإجابة ببساطة هي أن تزايد الإنتاجية والوظائف يمكن أن يكون، بل غالباً ما يكون، مترابطاً ترابطاً عكسياً - فقد تُفقد عدة وظائف نتيجة لتحسين الإنتاجية. ومن هذه الناحية، يبرر الحذر من أثر نمو الإنتاجية تبريراً تاماً، بل من شأن الفلق أن يتفاقم في عالم اليوم الذي يتزايد فيه الترابط الاقتصادي.

٥. بيد أنه ليس هناك بالضرورة علاقة تضارب بين نمو الإنتاجية و نمو العمالة على المدى البعيد. وهذا ما تثبتته الحجج إلى حد كبير. ويُظهر تاريخ الاقتصاد، على الأمد الطويل، أن نمو الإنتاج والعمالة والإنتاجية يتبع نفس الاتجاه المتصاعد ( أنظر المثال في الإطار ١). لكن هذا لا يعني أن تكون الاتجاهات إما خطية أو مماثلة في كل متغير من المتغيرات في جميع البلدان. وفي الواقع، تشهد بعض بلدان العالم ركوداً أو انخفاضاً في الإنتاجية يتخطى الأمد القصير بأشواط.

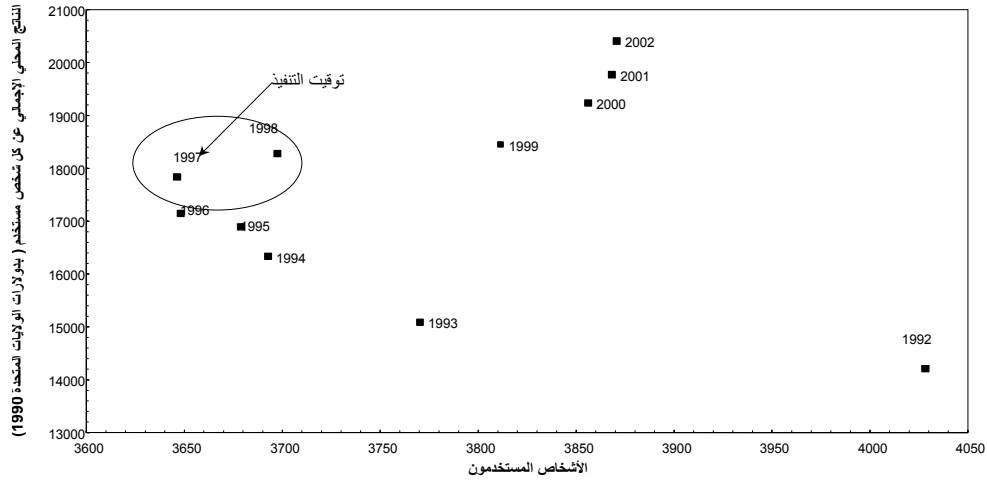
### الإطار ١ - إنتاجية العمل والعمالة في هنغاريا

يشكل اقتصاد هنغاريا مثالا مثيرا للاهتمام للعلاقة المتبادلة بين العمالة والإنتاجية . وقد نتج ذلك عن التحول الهيكلي المكثف بسبب الانتقال من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى الاقتصاد الموجه إلى السوق. وكما كان عليه الحال في جميع الاقتصادات المخططة مركزيا، تحققت العمالة الكاملة وتمت المحافظة عليها عن طريق الحجم الهائل من البطالة المقنعة. وفقد ما يقارب مليوني وظيفة منذ بداية الفترة الانتقالية عام ١٩٩٢ إلى ١٩٩٧. ولم يكن الإنتاج، على الرغم من انخفاضه، متناسبا مع انخفاض العمالة مما أدى إلى زيادة إنتاجية العمل إلى حد كبير. وقد أدى تحسن النمو الاقتصادي بعد ١٩٩٧ إلى فترة من خلق فرص العمل مصحوبة بنمو مستمر للإنتاجية.

ويمكن تقسيم تجربة هنغاريا إلى مرحلتين تقريبا: من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٧ ومن ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٢ (أنظر الرسم البياني المرفق بالإطار). ففي الفترة الأولى انخفضت العمالة في حين ارتفعت الإنتاجية، ويرجع ذلك بالأساس إلى آثار تقليص حجم المنشآت الحكومية والحاجة إلى جعلها فعالة.

وشجعت الإصلاحات التي أجريت عام ١٩٩٥ الاستثمار الأجنبي المباشر ونشطت الصادرات. وقد نجحت هنغاريا في الحصول على معدلات نمو عالية منذ أواسط التسعينات عن طريق جعل نفسها كجزء من شبكة الإنتاج الأوروبي، مما ترجم كذلك إلى خلق فرص العمل. واعتمدت المؤسسات التجارية في نفس الوقت ممارسات أكثر فعالية أدت إلى الحصول على مكاسب في نمو الإنتاجية.

### إنتاجية العمل والعمالة، هنغاريا، ١٩٩٢-٢٠٠٢ (بالآلاف)



المصدر:

Román, Z. 2003: «Labour productivity and employment in the Hungarian economy», documento de base para el Informe sobre el Empleo en el Mundo 2004-2005, sin publicar (Ginebra, OIT, Sector del Empleo, Unidad de Tendencias del Empleo).

٦. وبطبيعة الحال لن يجد العامل الذي يفقد وظيفته نتيجة مكاسب الإنتاجية الكثير من العزاء في المفهوم القائل إن ما جرى "تكلفة تكيف على المدى القريب". واعتبار فقدان الوظائف أمراً لا مفر منه حجة لصالح الاستعداد المؤسسي والسياسي على مستويي العرض والطلب في سوق العمل. وقد يتوقف العرض مثلاً على تدخل آليات سوق العمل الفعالة عن طريق إدارات الاستخدام العامة والخاصة، ويعتبر دعم جانب الطلب أيضاً أمراً ضرورياً وهذا ما يفسر التزام بلدان متعددة باتخاذ سياسة نقدية قائمة على الإنفاق أو التكيف المقابل خلال دورة مشاريع الأعمال كوسيلة للحد من الانخفاض في الطلب الإجمالي وتشجيع الاستثمار.

٧. إن التركيز حصراً على العلاقة العكسية بين نمو العمالة والإنتاجية ضيق الحدود. والواقع أن فقدان الوظائف الناتج عن نمو الإنتاجية هو مجرد "الأمر المفترض حدوثه" أثناء التنمية. وترتفع الإنتاجية إجمالاً عندما يتحول البلد تدريجياً من زراعة تقل فيها القيمة المضافة إلى صناعة وخدمات ترتفع فيها القيمة المضافة. ويؤدي نمو الإنتاجية، في جميع مستويات التنمية، إلى حدوث تحول هيكلي في الاقتصادات. كما يعتبر نمو الإنتاجية سبيلاً يخفف من حدة الفقر. ويقدم تقرير العمالة العالمي دليلاً على أن أثر الحد من الفقر يكون أشد وقعاً عندما يحدث نمو الإنتاجية والعمالة في القطاعات التي يتركز فيها الفقر على نحو مكثف.

### ثالثاً - أهم رسائل السياسة العامة لتقرير العمالة العالمي ٢٠٠٤-٢٠٠٥

٨. يكمن الهدف الرئيسي من تقرير العمالة العالمي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ في استكشاف الأدلة المتعلقة بأثر أداء الإنتاجية على كل من نمو العمالة والحد من الفقر. ويتناول التقرير أربعة مواضيع أساسية وضرورية لتضييق هوة العجز الذي يعرفه العمل اللائق في العالم. كما يعتبر التقرير أنه لا بد من تقديم تنازلات متبادلة لتحقيق التوازن السياسي الصحيح بين العمالة ونمو الدخل، وبين نمو الإنتاجية والحد من الفقر.

### نمو الإنتاجية والعمالة: أوجه التضارب وأوجه التكامل

٩. يقدم هذا الجزء من التقرير الإطار الاقتصادي الأساسي لتحليل نمو الإنتاجية والعمالة. ويعد الرأي القائل إن للإنتاجية والعمالة علاقة عكسية بين الفينة والأخرى رؤية جزئية قائمة على اعتبارات على مستوى المنشأة وعلى أطر زمنية معينة. ويظهر ذلك بجلاء في دورة مشاريع الأعمال حتى وإن كان من الصحيح أن هذه العلاقة العكسية قد تكون دائمة عبر الزمن. فمثلاً، تصور الإنتاجية دائمة الارتفاع والعمالة المنخفضة الاتجاه قديم العهد في مجال الزراعة وأيضاً في مجال الصناعة في بلدان عديدة.

١٠. وقد يؤدي التكيف من أجل تحقيق مكاسب في الإنتاجية، أياً كان مصدرها، على مستوى الاقتصاد الكلي إلى تعزيز العمالة في الواقع. بيد أن من المحتمل أن يحول عائقان دون تحقيق هذه النتيجة. يتمثل أولهما في ما يتعرض له الصلة الإيجابية بين نمو العمالة والإنتاجية من تغير نوعي - على الأقل على مستوى وطني معين - وذلك بالنظر إلى الترابط الاقتصادي المتزايد والحراك المتزايد لعوامل الإنتاج. وعلى سبيل المثال، يتعلق كثير من النقاشات المعاصرة الدائرة في الولايات المتحدة بما أثارته تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سنوات الانتعاش الاقتصادي الأخيرة من موجة إسناد الأعمال خارج المنشأة. وقد انعكس ذلك بدوره على المكاسب الكبيرة للإنتاجية كما انعكس مؤخراً على النمو المحدود للعمالة في البلد. ومن الممكن أن يُزعم بأن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً حافزاً في إعادة تشكيل التقسيم الدولي للعمل على نحو يحتمل معه أن يتحول موقع أي قطاع خدمات يمكن أن يصبح "رقمياً" على غرار معالجة البيانات أو وضع برامج الحواسيب، إلى مناطق تتمتع بمزايا التكلفة النسبية.

١١. وكما ذكر في الفقرة ٦ أعلاه، يكون من الأمن في هذا السياق الحديث عن دعم تجديد مؤسسات سوق العمل حتى تصبح مجهزة لمواكبة الديناميات الهيكلية ذات الوتيرة الأسرع التي يعرفها الاقتصاد اليوم. وهذا ما يبرز الحاجة إلى التركيز على "تهيئة جانب الطلب" مع التشديد بصورة خاصة على إتاحة الفرصة لتعلم المهارات المتصلة بالطلب على اليد العاملة في المستقبل.

١٢. ويتصل العائق الآخر بمعرفة ما إذا كانت الفوارق في مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية تغير بأي شكل من الأشكال تحليل مزايا الاقتصاد الكلي لنمو الإنتاجية. وتجدر الإشارة هنا إلى قضيتين، ترجع أولاهما إلى ملاحظة مفادها أن عدة مناطق من العالم لم تحصل على المكاسب الإيجابية في نمو الإنتاجية والعمالة والإنتاج.

١٣. أما القضية الثانية فتتجلى في معرفة ما إذا كان من الممكن أن ينصب تركيز سياسي قوي على الإنتاجية في سياق تعمه البطالة أو البطالة الجزئية الموجودتان في البلدان النامية بصفة خاصة. وبالاختصار، هل هناك من خيار سياسي عام بين تفضيل العمالة أو تفضيل نمو الإنتاجية؟

١٤. ومن منظور السياسة العامة لا يمكن أن يكون هناك "إما هذا الخيار أو ذاك": إذ لا بد من السعي على السواء إلى تحقيق نمو العمالة والإنتاجية على نحو مشترك. والحال كذلك بالنسبة للشركات التي تتنافس في الأسواق العالمية حيث من الضروري التركيز على الإنتاجية مهما كانت عواقبها على العمالة ولن يدوم أي قرار ينص على التخلي عن تحسين الإنتاجية لصالح العمالة. وفي واقع الأمر قد يحمل هذا القرار في طياته توسيع رقعة التفاوتات لما لنمو الإنتاجية من حصة مهمة في أعلى مستويات النمو الاقتصادي.

١٥. وفي هذا السياق لا تكون استراتيجية التنمية كثيفة اليد العاملة بالضرورة استراتيجية لانخفاض الإنتاجية. ذلك أن العمالة بأجر في القطاع الحديث كثيف اليد العاملة أكثر إنتاجية من البديل الذي يحل محله. ومن شأن التركيز على العامل الوافر، أي العمل، أن يكون استراتيجية مولدة للعمالة ومعززة للإنتاجية كذلك.

١٦. أخيراً، ثمة اتفاق عام على أن النمو الاقتصادي هو حصلة تحول الموارد عن الأنشطة المتدنية إلى أنشطة ناشئة ذات قيمة مضافة أعلى. ومن وجهة نظر السياسة العامة، يكون التركيز على المكان الذي يعمل فيه العمال فعلاً، نهجاً معقولاً من شأنه التصدي في أقرب وقت ممكن للعجز في العمل اللائق. وبذلك يتحول التركيز إلى الاقتصاد غير المنظم من جهة، وإلى قطاع الخدمات المتزايد من جهة أخرى - وهو قطاع يشمل حدي العمل اللائق واسع المجال ويشهد تحقيق مكاسب في الإنتاجية والعمالة.

١٧. ويتطلب الحصول على المزيد من الإنتاجية والعمالة لتحقيق نمو مستدام على الأمد البعيد استراتيجية ثنائية تتمثل في الاستثمار في القطاعات النامية الدينامية مع بناء القدرات في القطاعات كثيفة اليد العاملة في الوقت ذاته. وقد لا تكون استراتيجية الاستثمار فقط في القطاعات الدينامية سعياً إلى "تحقيق قفزة"، كافية للحد من الفقر، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى أن أسرع القطاعات نمواً لا تكون في أكثر الأحيان القطاعات التي تستخدم فيها غالبية الفقراء وقد تقتضي مهارات وتدريباً لا يملكها الفقراء.

١٨. ويعد قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتصاعد في الهند مثلاً جيداً، ذلك أنه يستخدم حالياً حوالي ٨٠٠ ٠٠٠ شخص ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى مليوني شخص بحلول ٢٠٠٨. ولا تزال الزيادة في عدد الوظائف في باقي أجزاء اقتصاد الهند غير كافية لتوفير فرص العمل لأكثر من ٤٠٠ مليون شخص يشكلون القوى العاملة. ويعمل ثلثا هؤلاء في القطاع الزراعي ويفتقرون إلى التعليم والمهارات التي تمكنهم من المنافسة للحصول على وظائف في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن ثم فإن التحدي هو توسيع قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع توطيد روابطه بقطاعات الاقتصاد كثيفة اليد العاملة. وفي نفس الوقت، يحتاج العمال إلى المهارات والتدريب للتأهب للعمل في مجالات الاقتصاد الدينامية.

### الزراعة: ما الدور الذي تضطلع به الزراعة في التنمية؟

١٩. لوحظ من قبل أن الانخفاض الذي تعرفه العمالة في القطاع الزراعي والناسي عن زيادة الإنتاجية هو السبيل التقليدي إلى التنمية الاقتصادية. وفي حقيقة الأمر، لطالما اعتبرت المرحلة التي تتعرض فيها البلدان لتدن مطلق في العمالة الزراعية "منعطفاً" في التنمية.

٢٠. وينشأ الجزء الأكبر من سمات العلاقة بين الإنتاجية والعمالة في القطاع الزراعي من طبيعة الإنتاج الزراعي في حد ذاته؛ فمع ارتفاع مستويات المعيشة ينزع الناس إلى إنفاق حصة أدنى تناسيباً من دخلهم على الأغذية. والانعكاس الرئيسي هو أن التوسع في الإنتاج الذي تتيحه التحسينات في الإنتاجية الزراعية غالباً ما لا يقابله توسع مماثل في الطلب، وتتنخفض العمالة في القطاع نتيجة لذلك.

٢١. ولكن ٧٥ في المائة من الفقراء في العالم يعيشون في المناطق الريفية حيث تمثل الزراعة الدعامة الأساسية للاقتصاد. وفي الواقع، يستخدم القطاع الزراعي ٤٠ في المائة من القوى العاملة في البلدان النامية ويسهم فيما يزيد على ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لديها. وقد حددت أسرة الأمم المتحدة بنفسها هدفاً طموحاً يرمي إلى تخفيض عدد الذين يعيشون في الفقر المدقع بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥. ولا بد لأي مسعى جدي في هذا الاتجاه من أن يقر بأن هناك على السواء عنصراً جغرافياً وقطاعياً ينبغي التصدي لهما. وبصورة خاصة، يعيش السواد الأعظم من الذين يعانون من الفقر المدقع في العالم في المناطق الريفية في آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ومعظم نشاطهم الاقتصادي قائم في الزراعة.

٢٢. وعلى الأمد البعيد وكي تتحقق التنمية الاقتصادية مدعومة بهجرة من القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة إلى قطاعات ذات إنتاجية مرتفعة، لا بد لإطار السياسة العامة - ولا سيما سياسات الاستثمار والتعليم والمهارات والهيكلة الأساسي - من أن يضطلع بدور قوي وداعم. وفي حين يعتبر مثل هذا الدور أساسياً، قد تبدو الدعوة إلى تحول هيكلية سريع أسهل قولاً منها فعلاً. وما لم تلتق عوامل عديدة، لن يمكن لنمو الإنتاجية المستدام في الزراعة إلا أن يفضي إلى مجرد نقل مواقع العمالة والهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية والاستعاضة عن الفقر الريفي بالفقر في الاقتصاد الحضري غير المنظم.

٢٣. وقد يؤدي إهمال القطاع الزراعي أثناء عملية الانتقال إلى التصنيع إلى كبح عملية التنمية. وفي حين تحتاج التنمية الاقتصادية إلى التصنيع، فإن التصنيع في العديد من الاقتصادات يقتضي كذلك تنمية القطاع الزراعي. ويكمن التحدي السياسي في إيجاد التوازن الصحيح لدعم عملية التنمية في القطاعات الثلاثة جميعها - الزراعة والصناعة والخدمات - في آن معاً.

٢٤. وفي هذا السياق بالذات هناك نقطتان تتسمان بأهمية خاصة. أولاً، هناك العديد من البلدان النامية التي تزايدت فيها الإنتاجية والعمالة على حد سواء في القطاع الزراعي - وهذه البلدان هي التي شهدت أكبر انخفاض للفقر المدقع.

٢٥. والنقطة الثانية هي أنه من المتعارف عليه على نطاق واسع أنه منذ "الثورة الخضراء" في السبعينات والثمانينات، وقعت التنمية الريفية في العديد من البلدان النامية ضحية عصر الإهمال السياسي في التسعينات. ولعله ليس مجرد مصادفة أن يكون عقد إهمال السياسة الريفية في التسعينات قد شهد كذلك تباطؤاً بارزاً في معدلات تخفيض حدة الفقر في العالم النامي.

٢٦. ومن المهم بالنسبة للعديد من البلدان النامية، إن لم يكن كلها، أن تعزز نمو الإنتاجية والعمالة في القطاع الزراعي. وللقيام بذلك يستدعي الأمر:

- التركيز على تطور أسعار الأغذية. ومن المهم إلا ترتفع أسعار الأغذية في أفقر أنحاء العالم إلى مستويات يمكن معها أن تقوض جهود تخفيف حدة الفقر. وفي الوقت ذاته، لا بد من أن تكون الأسعار مرتفعة بما يكفي لضمان أن تكون البلدان المصدرة للأغذية قادرة على تعزيز بيئة مؤاتية للاستثمار.
- التركيز على توزيع الدخل، ولا سيما توزيع أفضل لملكية الأراضي في الزراعة لتسهيل نمو الإنتاج والتعجيل في تخفيف حدة الفقر على حد سواء.
- الاستثمار في الإمدادات بالمياه والهيكلة الأساسي والصحة والتعليم والبحوث الزراعية والتنمية وغير ذلك من الإصلاحات المؤسسية.
- تشجيع الأنشطة غير الزراعية كمصدر إضافي لخلق العمالة الريفية.

٢٧. وأخيراً، فإن معرفة ما إذا كان التركيز على الإنتاجية الزراعية ونمو العمالة يتسم بالأهمية بالنسبة لبلد من البلدان، تتوقف على "١" مرحلة تنميته (أي ما إذا كان اقتصاداً نامياً أو انتقالياً أو صناعياً) و"٢" إمكانات القطاع الزراعي لأنه ليس لدى جميع الاقتصادات النامية موارد طبيعية وبشرية غزيرة للحصول على ميزة نسبية في الإنتاج الزراعي. وليست الإجراءات الوطنية وحدها كافية.

٢٨. وتتوقف حيوية القطاع الزراعي على أسعار السلع الدولية وأسواق المنتجات وسبل الوصول إلى الأسواق. وعليه، يتوقف نجاح أي إجراء على المستوى الوطني بصورة حاسمة على سلوك المجتمع العالمي وإنجاز جولة المفاوضات التجارية في الدوحة في إطار منظمة التجارة العالمية، وهي أمور لا يمكن دونها القيام بأي خطوات في اتجاه تحقيق عولمة أكثر عدلاً تتسم بقدر أكبر من الاندماج وقدر أقل من الفقر.

### حراك القوى العاملة واستقرار مكان العمل: كيف يتصل كل منهما بالإنتاجية؟

٢٩. إذا تعززت التنمية الاقتصادية بفعل تحول هيكلية من الأنشطة ذات القيمة المنخفضة إلى أنشطة ذات قيمة مضافة مرتفعة، فإن من البديهي أن يكون هناك حاجة إلى قدر معين من رأس المال وحراك اليد العاملة من

أجل تحقيق هذا الانتقال داخل القطاعات. ويكون هناك حراك في رأس المال عندما تتوفر الادخارات المناسبة سواء كانت محلية أو أجنبية من أجل الاستثمار في قطاعات النمو الجديدة في سياق يتسم بالاستقرار الاقتصادي الكلي والطلب الكافي. ويتوقف حراك اليد العاملة بدوره على توافر العمال ذوي المهارات المناسبة أو على قدرتهم على اكتسابها بسهولة نسبية.

٣٠. ولكن الواقع يبين أنه مهما كانت أهمية حراك رأس المال واليد العاملة بالنسبة لارتفاع الإنتاجية، فإن توفر قدر معين من الاستقرار يتسم بالقدر ذاته من الأهمية. ومن المفيد التمييز منذ البدء بأن "الاستقرار" ليس رديف "الجمود" لأن مدة الاستخدام ليست هي ذاتها مدة شغل وظيفة ما، إذ يمكن لمستخدم أن يظل في وضع استخدام طويل الأمد مع منشأة من المنشآت ولكنه يضطلع بوظائف ومهام جديدة طوال مدة استخدامه في الشركة.

٣١. ولماذا إذاً يتسم استقرار الاستخدام بالأهمية بالنسبة لارتفاع مستويات الإنتاجية؟ إن قدراً كبيراً من تعلم العمال طريقة أداء وظائفهم على نحو أفضل مستمد من التدريب الرسمي والتدريب الذي تلقوه أثناء الوظيفة على يد عمال أكثر خبرة، كما أنه مستمد من التعلم بمجرد الممارسة. وليس هناك ما يحفز أصحاب العمل على الاستثمار في تدريب مستخدميهما إذا كانوا يعتقدون أن مستخدميهما سيتركون المنشأة قبل أن يكون في الإمكان تحقيق المكاسب من الاستثمار المذكور. وليس هناك ما يحفز المستخدمين من جهة أخرى على اكتساب أساليب جديدة أكثر إنتاجية للقيام بأعمالهم إذا كانوا يتخوفون، في ظل عدم وجود شكل من أشكال الأمن الوظيفي، من "أن يكون ذلك بمثابة الحكم على أنفسهم بفقاد وظائفهم". إن الوسيلة الرئيسية لتحسين الإنتاجية هي من خلال التدريب ويمكن للنقابات أن تضطلع في هذا المجال بدور هام (أنظر الإطار ٢).

#### الإطار ٢ - كيف تقوم النقابات بتشجيع استقرار الاستخدام؟

من شأن الانتماء إلى النقابات والحوار الاجتماعي أن يشجعا استقرار الاستخدام على المستوى البالغ الصغر وعلى مستوى الشركة على حد سواء فضلاً عن مستوى الاقتصاد الكلي. وعلى مستوى الشركة، تقوم النقابات بتشجيع الاستقرار بثلاثة أساليب.

- الأجور المرتفعة مرفقة بالانتماء إلى النقابات تثني العمال عن تبديل الوظائف في جانب العرض، وفي جانب الطلب يمكن لضغط الأجور أن يكره أصحاب العمل على السعي إلى تحقيق تحسينات في الإنتاجية لتعويضه.
- تمنح الآليات المؤسسية المتاحة من خلال النقابات "صوتاً" للعمال يتيح لهم إيصال شكاوهم إلى عامل "وسيط" من أجل حلها بدلاً من اختيار الوظيفة "الموجودة".
- تتضمن اتفاقات مفاوضة جماعية عديدة أحكاماً تقيد عمليات التسريح مما يفرضي تكراراً إلى حلول تسويات التكلفة من خلال قنوات أخرى.

وعلى مستوى الاقتصاد الكلي، تقوم النقابات أيضاً بتشجيع الاستقرار من خلال الحوار الاجتماعي مع الحكومات وممثلي أصحاب العمل. وفي هذه الحالات، تعقد اتفاقات بشأن سياسات الأجور الوطنية. وعلى سبيل المثال، من شأن وضع حد أدنى للأجور أو وضع سياسات للأجور تضمن زيادات في الأجور تقابل نمو الإنتاجية، أن تساعد على إرساء ظروف اقتصادية كلية تسهل زيادة فرص العمل. وفي أوقات التغيير الاقتصادي أو عدم اليقين الاقتصادي يمكن للحوار الاجتماعي أن يكون مفيداً في جعل الحفاظ على الوظائف أو خلق الوظائف مسألة ذات أولوية بالنسبة للحكومات والشركاء الاجتماعيين.

المصدر: تقرير العمالة العالمي للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥

٣٢. وهناك فوارق كبيرة في متوسط طول مدة الاستخدام في ما بين البلدان والقطاعات والمهن. وبصرف النظر عن الجانب الاقتصادي لسير صناعة ما أو الجانب الديمغرافي لبلد ما، تضطلع الفوارق المؤسسية بدور هام في تفسير الاختلافات في متوسط مدة الاستخدام. وعلى سبيل المثال، يمكن لمؤسسة من مؤسسات سوق العمل من قبيل تشريرات حماية الاستخدام أن تجعل قدرة منشأة من المنشآت على القيام بعمليات تسريح اقتصادية أمراً صعباً إلى حد ما. وهناك في الواقع علاقة قوية ودامغة بين متوسط مدة الاستخدام و"صرامة" تشريرات حماية الاستخدام في تنظيم عمليات التسريح الاقتصادية.

٣٣. وبالنسبة لجميع بيئات السياسة العامة تتعلق المسألة بمعرفة أفضل طريقة للحصول على أكبر قدر من المنافع من حراك رأس المال واليد العاملة وما يدعمه من تحول يعزز الإنتاجية داخل القطاعات وتوفير استقرار الاستخدام المناسب في الوقت ذاته على المستوى البالغ الصغر بما يدعم تشجيع مستويات مرتفعة من الإنتاجية.

٣٤. وليس هناك حلول سهلة لتحقيق هذا التوازن السياسي والمؤسسي. وعلى ضوء العولمة والتغير التكنولوجي السريع، من المحتمل في الواقع أن يستلزم الأمر جعل لوائح سوق الإنتاج متمشية مع عمليات التكيف السريعة مع التغيير. كما قد تكون لوائح ومؤسسات سوق العمل بحاجة إلى تكييف. وترجح الكفة الآن لصالح اللوائح الجديدة أو إعادة التنظيم وليس لصالح التركيز على إلغاء الضوابط، الأمر الذي شغل النقاش بشأن مرونة سوق العمل زهاء ربع قرن.

٣٥. وقد توصلت بعض البلدان على ما يبدو إلى توازن عملي بين المرونة والأمن الوظيفي. وما يبدو مهماً هو مسألة معرفة ما إذا كان العمال يشعرون أنهم إذا فقدوا وظيفتهم الحالية سيكونون قادرين على الانتقال دون صعوبة إلى وظيفة مساوية أو ذات نوعية أفضل. ويعني هذا الأمر بدوره وسيلة فعالة (ومنتجة) لمعالجة التغيرات التي أفرزتها العولمة في بيئة مؤسسية تشجع مستوى مناسباً من المرونة على مستوى الاقتصاد بالغ الصغر ويدعمها على مستوى الاقتصاد الكلي سوق عمل يوفر ضمانات أمن قوية.

٣٦. وتعالج مختلف البلدان تحدي التكيف بأساليب مختلفة. وقد يبدو مفهوم "الحراك المحمي" أو تشجيع المرونة والأمن على السواء، حلاً معقولاً. وتوفر مستوى مناسب من استقرار الاستخدام أمر هام لتحقيق ذلك. وأخيراً، يعتبر استقرار الاستخدام مهماً كذلك على مستوى الاقتصاد الكلي؛ فالرجال والنساء العاملون الذين يشعرون بالأمن في وظائفهم أو في قدرتهم على إيجاد عمل بديل مقبول، يوفرون حافزاً للطلب الكلي في حين يمكن لانعدام الأمن الوظيفي أن يضعف الطلب الكلي.

### الفارق بين الإنتاجية على نطاق صغير والإنتاجية على نطاق كبير

٣٧. تشهد معظم البلدان غلبة المنشآت الصغيرة نسبياً على المنشآت الكبيرة كحصة في مجموع المنشآت، وتمثل حصة يعتد بها في مجموع العمالة كذلك. وقطاع المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم يشير بتعريفه في العادة إلى المنشآت في الاقتصاد المنظم. ولكن بالمقارنة بالبلدان الصناعية، تتسم البلدان النامية بحصة أعلى في مجموعة الأنشطة صغيرة الحجم ومتنوعة الأنماط، من قبيل العمل للحساب الخاص والمنشآت الصغيرة والمنشآت بالغة الصغر التي تعمل على السواء في الاقتصاد المنظم وفي الاقتصاد غير المنظم. وتعمل الأنشطة صغيرة الحجم في العادة بمستويات إنتاجية أدنى من الشركات الكبيرة.

٣٨. ويكمن أحد التحديات الرئيسية لتحسين مستويات المعيشة في البلدان النامية بالتالي في تحسين الإنتاجية في الشركات الصغيرة وفي الأنشطة صغيرة الحجم بصورة عامة. والتحدي هام بصورة خاصة بالنظر إلى فارق الإنتاجية بين الشركات الصغيرة والكبيرة ومن ثم الاحتمال بأن يؤدي ما ينشأ عن ذلك من عدم مساواة إلى "انقسام في الإنتاجية" ذي جذور هيكلية.

٣٩. وبالنظر إلى عائق الإنتاجية لدى الشركات الصغيرة، تثار مسألة معرفة كيف تتدبر هذه الشركات أمرها بمستوى متدن من الإنتاجية لتضمن بقاءها في الأسواق التنافسية. ويبدو بقاء الشركات الصغيرة متوقفاً على كون هذه الشركات تتنافس في أسواق مختلفة عن تلك التي تتنافس فيها الشركات الكبرى حتى عندما تنتج الشركات الصغيرة المنتج ذاته الذي تنتجه الشركات الكبرى. ويعتبر ملجأ الأسواق غير التنافسية (الأسواق التي قد لا تكون معرضة تماماً لتحرير التجارة أو الأسواق التي تكون في الواقع متعددة بالنسبة للمنتج ذاته) مفيداً لأنه يوفر على الأقل بعض الأمن للوظائف التي تخلقها الشركات الصغيرة.

٤٠. وبينت التجارب في بعض البلدان أن عائق الإنتاجية لدى الشركات الصغيرة ليس بالضرورة مشكلة عويصة. وعلى الرغم من ارتفاع الأجور نسبياً على سبيل المثال في شمال إيطاليا تمكنت الشركات الصغيرة من التغلب على عائق حجمها عن طريق انضمامها إلى شبكة كثيفة تجمع بين التنافس والتعاون. وهكذا يمكن تكراراً تفسير مزايا الإنتاجية بأسلوب بسيط.

٤١. ومن خلال التعاون، من قبيل الشراء الجماعي للمواد الخام أو الرعاية المشتركة للتدريب الصناعي، يمكن تخفيض تكاليف الإنتاج. وعلى غرار ذلك، يمكن زيادة حصة السوق من خلال التقاسم الجماعي للطلبات الكبيرة للغاية بالنسبة لأي شركة صغيرة وحدها.

٤٢. وعليه، فإن بعض نماذج التعاون بين الشركات الصغيرة يمكن أن يشجع على السواء تحسن الإنتاجية ونمو العمالة بالنظر إلى انخفاض تكاليف الإنتاج وتزايد الإنتاج. وهذه النماذج ليست معزولة ولكنها مندمجة كلياً في الاقتصاد العالمي. ويمكن أن تنجح كذلك في تحقيق استمرارية "رأس المال الاجتماعي" المحلي أو مناخ من

الثقة. والواقع أن إحدى المزايا الكبيرة لبناء الصلات التعاونية بين الشركات الصغيرة هي أنه يمكن عند القيام بذلك توليد تماسك اجتماعي كبير فضلاً عن التزام مشترك بالتنمية المحلية.

٤٣. إن تدعيم المجموعات القائمة للشركات الصغيرة وتنمية تعاونيات كفاءة وتوفير فرص الحصول على الائتمان التجاري والتنظيم الجماعي للخدمات التي تفتقر إليها المنشآت هي أساليب تسعى بواسطتها البلدان النامية من قبيل البرازيل والهند وإندونيسيا إلى التصدي لتحدي إدماج شركاتها الصغيرة في الأسواق الأعم. وعليه، فإن هذه الاستراتيجية هي أيضاً استراتيجية من أجل تحسين الإنتاجية في الاقتصاد غير المنظم ومن أجل بناء الجسور بين الاقتصاد المنظم والاقتصاد غير المنظم.

## رابعاً - المتابعة

٤٤. ستقتضي المتابعة خلال الأشهر القادمة القيام بإطلاع موظفي منظمة العمل الدولية في الميدان والهيئات المكونة على النتائج الرئيسية الواردة في تقرير العمالة العالمي، والقيام كذلك من خلال المشاورات وحلقات العمل بوضع استراتيجيات ترمي إلى إدماج هذه التوصيات في استراتيجيات العمالة الوطنية.

٤٥. وبطبيعة الحال لا يمكن للرسائل الرئيسية التي يتضمنها تقرير العمالة العالمي أن تكون تقييدية كما لا يمكن أن تدعو إلى إجراء تغييرات سياسية واحدة في عالم متنوع. بيد أن السعي إلى الإجابات على جميع التساؤلات المطروحة في تقرير العمالة العالمي يمكنه أن يسهم إسهاماً أساسياً في النهوض بالعمل اللائق.

٤٦. واللجنة مدعوة إلى أن تقدم المزيد من الإرشاد في سبيل تحقيق التقدم في تطبيق توصيات السياسة العامة الواردة في تقرير العمالة العالمي.

جنيف، ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

وثيقة مقدمة للمناقشة.